

الحراك الاجتماعي العربي –قراءة في الأدوار والمضامين- Arab social mobility - reading in roles and content

د.حسن عالي*

د.زرقة دليلة*

تاريخ الارسال:2018/12/27- تاريخ القبول:2019/01/04- تاريخ النشر:2019/01/12

ملخص:

جسدت ديناميات التغيير التي تعيشها المنطقة العربية في إطار ما يسمى بالربيع العربي تحولا جذريا في الثقافات السياسية والإعلامية السائدة ، حيث أن الوسائط السياسية (أحزاب، نقابات، تنظيمات مجتمع مدني...) والإعلامية والثقافية فقدت الكثير من مصداقيتها وتجاوزتها بشكل مفاجئ قوة وزخم الحراك المجتمعي، فلم تعد قادرة على مسايرة وضبط صيرورة التغيير السياسي والاجتماعي داخل مجتمعاتها.

الكلمات المفتاحية: الحراك الاجتماعي, الحراك العربي, الأدوار, المضامين.

Abstract:

The dynamics of change in the Arab region within the framework of the so-called Arab Spring have radically transformed the prevailing political and media cultures. Political media (parties, unions, civil society organizations ...) have lost credibility and suddenly overcome the strength and momentum of social mobility. , Is no longer able to cope with and adjust the process of political and social change within their communities.

Keywords: social mobility, Arab mobility, roles, content.

مقدمة:

إن القاسم المشترك الأكبر لهذا الحراك هو أن صدارة المشهد الاحتجاجي التغييري لم يكن من نصيب الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقنوات الإعلامية التلفزية الرسمية وغير الرسمية، كما أن غالبية النخب المثقفة لم تكن لها قوة الاستباق بقدر ما اكتفت باللاحق المتأخر بركب حراك التغيير. هذا ما يجسد في العمق أزمة النخب السياسية والإعلامية والثقافية، فقد ارتكز الفعل الاحتجاجي على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير مؤطرة داخل أي إطار سياسي أو ثقافي أو أيديولوجي محدد. ولعبت وسائط الاتصال الجديدة خصوصا الإنترنت والمنتديات الاجتماعية (الفايسبوك، تويتر..) دورا هاما في هذا الحراك ، وتحول الفضاء الرقمي الرطب إلى أداة

* - أستاذ محاضر بقسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي _سعيدة
* - أستاذة محاضرة بقسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي _سعيدة

فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد والتطلع نحو ثقافة الحرية والمواطنة. وهذا سيكون إيذانا بيزوغ ثقافة سياسية جديدة سيعاد فيها طرح العديد من الأسئلة بخصوص إشكاليات: النخب السياسية والثقافية، الهوية، الدولة والمواطن، الدولة والدين، حقوق الإنسان...

لماذا فشلت الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية في فهم وتديير ديناميات التغيير التي نعيشها اليوم في العالم العربي؟ ما هي معالم ظهور ثقافة جديدة للتغيير؟ وكيف نجحت الوسائط الرقمية الجديدة (الإنترنت، المنتديات الاجتماعية) في التفاعل الإيجابي مع مختلف سياقات الحراك العربي؟ هذه بعض الأسئلة التي سنحاول مقاربتها والإجابة عنها في هذه المداخلة.

1 - أزمة الوسائط السياسية والإعلامية التقليدية والأدوار الغائبة :

تقوم الحياة الديمقراطية على آليات عمل ومؤسسات تلعب فيها الأحزاب السياسية، والإطارات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، أو ما يسمى في أدبيات الفكر السياسي بالوسائط التقليدية، دورا أساسيا ومحوريا. إذ تعمل هذه المؤسسات كمحرك لتنشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالممارسة الديمقراطية تفقد وضوحها في غياب هذه المؤسسات التي تعمل كصمام أمان ضد استئثار الاستبداد والفساد بأشكاله المختلفة من خلال صيانة الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والدينية للمواطن وتأييده أو تنميته فيندمج الجميع أو الأغلبية في العمل على إرساء مبادئ الديمقراطية الحقة التي تكفل للفرد حياة كريمة، آمنة ومستقرة. ويفترض في هذه المؤسسات أن تمتلك برامج ورؤية شاملة للإصلاح في مختلف الميادين تتسم بالتجدد لمواكبة مختلف التطورات التي تعرفها المجتمعات البشرية في شتى المجالات.

غير أن تعثر مسيرة تجارب هذه المؤسسات في معظم الدول العربية التي مازالت شعوبها تعاني الاضطهاد السياسي، والتمهيش، والتفقير، ومن غياب الحريات العامة، يمنح المشروعية في طرح السؤال حول الأسباب التي جعلت تلك التجارب المرتبطة بالوسائط السياسية، تعجز عن تحقيق أهدافها وبلورة برامجها، وتخفق في تنويع المشروع النهضوي لبناء دولة ديمقراطية حديثة، لتتحول، بفعل ممارساتها وطبيعتها علاقتها بالمجتمع، إلى مؤسسات فارغة معزولة عن الشارع السياسي. مما أدى إلى تعاظم حالة البرود وعدم الاستجابة وتوخي الحيطة والحذر لدى مختلف فئات وشرائح المجتمع، وإلى نشوء حالة شبه شمولية من عدم الثقة والرضى في معظم القوى السياسية والمدنية لأدائها الباهت، و أدوارها الغائبة، فهي لم تستجب لطموحات الشارع ولم تتناغم مع حاجياته السياسية.

وإذا كان المواطن العربي قد فقد الثقة في أنظمتها السياسية التي سببت في تمهيشه وإذلاله وإقصائه من الحياة العامة فإنه، بالمقابل، راهن على المؤسسات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني للحد من سلطوية النخبة الحاكمة ولتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال عملية التداول السلمي للسلطة. فهل حققت هذه الوسائط ما كان ينتظره منها الشارع العربي؟

أ- الأحزاب:

يعتبر البحث و التنقيب في أزمة العمل السياسي في البلاد العربية من أكثر المسائل تعقيدا وصعوبة، باعتبارها أزمة ذات أبعاد ومستويات عدة؛ متشابكة، مترابطة، ومتداخلة، فالمسألة ليست مقتصرة في جانب واحد من الحركة السياسية العربية فحسب، بل هي أزمة تتصف بالشمول حيث تطل جل الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماؤها الفكرية و الايديولوجية و تاريخها السياسي. كما أنها، أيضا، أزمة تتصف بالعمق إذ تشمل كل الأبعاد للحزب السياسي الواحد: السياسية و الفكرية والتنظيمية.

فالمأمل لمشهد أي حزب عربي سيلاحظ أن معظم الدول العربية تعرف أشكالا مختلفة من الحياة السياسية الحزبية و أنواعا مقيدة أو حرة من التعددية الحزبية غير أن أداءها الوظيفي هزيل وغير مقنع. ولم تحقق الظاهرة الحزبية في العالم العربي المكاسب المفروض أن تتحقق في أي نظام حزبي من حيث هو نظام " يمكنه أن يساعد على تكوين بيئة ديمقراطية سليمة تسمح بإرساء تقاليد سياسية شفافة تضمن تداول سلميا حقيقيا للسلطة، في ظل وضع آمن و مستقر، يحافظ على استمرارية الدولة من جهة، ويضمن اضطلاعها بوظائفها ومهامها الحيوية و الأساسية بكل اقتدار و فاعلية من جهة أخرى"¹. وقد أبان مسار التجربة الحزبية العربية " عن هشاشة المؤسسات الحزبية وضعف قواعدها، و أكدت من ثمة افتقارها إلى تمثيل حقيقي على مستوى القوى الشعبية"²، فقد فشلت الكثير من الأحزاب في تحقيق الشعارات التي رفعتها و البرامج التي وعدت بها و الطموحات التي رافقت تأسيسها و نشأتها. وبفعل حضورها الباهت في حياة المجتمع، و تحولها من مؤسسات تمثيلية للتأطير السياسي و التنشئة الاجتماعية و بلورة المطالب؛ إلى قنوات مغلقة تغيب فيها مظاهر الشفافية و الممارسة الديمقراطية، أصبحت تستقبل وتنتج فقط نخبا لا تستحضر سوى مصالحها عبر تبرير الخطابات السائدة³.

وقد أصبح الفاعل السياسي الحزبي يتميز " بالضعف أمام بلورة فعل سياسي منتج للتغيير و التحول"⁴، والارتكان إلى عدم الاكتراث بالمصلحة العامة، و التقوقع على المصالح السياسية الضيقة، و احتراف الانتهازية و النفاق السياسي بهدف بلوغ مقاصد نفعية شخصية و ظرفية ما أدى إلى هبوط أرصدة هذه الأحزاب لدى المواطن العربي من جهة، و إلى تحولها إلى أداة طيعة في يد السلطات التي تعمل جاهدة على تشكيلها و تفريخها و الحد من حريتها و التضيق عليها بما يخدم استمرار نهجها السلطوي و يقوي شوكتها و يدعم شرعيتها و يبرر تسلطها القائم على أساليب القمع و احتكار السلطة. وفي الواقع يصعب

1- الحسين الزاوي، «الأحزاب السياسية و الحراك العربي»، جريدة الخليج، 07/03/2012.

2- المرجع نفسه.

3- إدريس لكربي، «محاسبة الديمقراطية: التدايعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 90.

4- محسن لحسن خوحو، "الإنتقال الديمقراطي بالمغرب"، مجلة فكر ونقد، ع. 47، مارس 2002، ص 28.

مساءلتها كأحزاب مؤثرة في الحياة السياسية مادام حضورها موسميا و قاصرا على عملية التصويت وتأثير المشهد السياسي بدون أن يكون لها أي تأثير قوي في الفعل السياسي⁵. كل هذا يوحي بأن الأحزاب السياسية العربية تعيش أزمة حقيقية تحول دون القيام بوظائفها في التنمية السياسية، وتعزيز الديمقراطية، وتنشيط الحياة العامة، وتحول دون تحقيق تطلعات وطموحات المواطن العربي في بناء صرح الديمقراطية الذي يضمن تداول سلميا للسلطة ويؤسس لمفهوم المصلحة العامة والمشاركة في الشأن السياسي العام. إن المتأمل للمشهد السياسي العربي يمكنه أن يستخلص قواسم مشتركة للأنظمة السياسية العربية حيث تتميز بالاستئثار بالسلطات والاستفراد بالحكم، ومنع توفر مناخات إيجابية لحياة ديمقراطية تقوم على أسس ولها مؤسسات وآليات عمل واضحة، ويتم ذلك من خلال عملها على تهميش الأحزاب و التضييق عليها. وبالمقابل يتحول " الحزب الحاكم إلى حزب الحاكم منتقلا إلى ملكية شخصية و عائلية، في القرار والمصير، و فاتحا أبوابه لأعداد كبيرة من الأعضاء و المنتسبين الانتمازين الباحثين عن منافع من الحكم والسلطات بدون قناعات حقيقية ببرامجه ونظرياته ومؤتمراته الخادعة والمبرمجة في دوائر خاصة وخدمة لمصالح خاصة⁶. مما نتج عنه وضع حد للمنافسة و التعددية الحزبية الحقيقية، باعتبارها إحدى اللبنة الأساسية لتنمية المشاريع السياسية والاقتصادية و الثقافية للمجتمع ، مبررة ذلك بعدم جاهزية المجتمعات العربية للممارسة الديمقراطية، فالتعدد و المنافسة السياسية لم يتطورا بعد ليكونا أساس الاختلاف السياسي.

ب- المجتمع المدني :

التفكير في الديمقراطية كطريقة لتحديث البنى السياسية التقليدية في العالم العربي دفع إلى التساؤل حول الشروط والإمكانيات الثقافية والاجتماعية لتحقيقها. وإحدى هذه الشروط هو قيام المجتمع المدني الذي يعني " بالدرجة الأولى كل نوعيات وأشكال المقاومة التي يبديها ويفرزها المجتمع للإفلات من الهيمنة القوية والكلية للدولة"⁷ فأصبح بذلك " نوعا جديدا من اليوتوبيا السياسية تجسد الأمل في ديمقراطية الحياة السياسية و الحد من غلواء السلطة عن طريق إذكاء أشكال ونوعيات المقاومة هاته

8،

5- زين العابدين حمزاوي، «الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقارنة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي»، مجلة نوافذ، العدد الثامن و التاسع، يوليو 2000، ص 192.

6- كاظم الموسوي، «الثورات العربية والأحزاب السياسية»، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني التالي:

http://kadhimmousawi.blogspot.com/2011/03/blog-post_28.html

7- محمد سبيلا، للسياسة، بالسياسة: في التشريح السياسي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، طبعة 2000، ص 170.

8- المرجع نفسه.

إن ظاهرة المجتمع المدني، لا تنمو وتتطور إلا في ظل مجتمع حر مكون من أفراد متمتعين بمواطنتهم، ويتبادلون بشكل عادل، نتائج وثمار العمل الاجتماعي ويعملون على تدعيم الأسس الديمقراطية لتداول القيم والمصالح في سياق منظم وقانوني واضح، غير أن كل ذلك يتطلب ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والاختلاف والتعددية وتساهم بالتالي في خلق فضاءات اجتماعية وسياسية جديدة⁹. وهو المناخ الغائب على مستوى المشهد السياسي العربي حيث " إن أجهزة الدولة تسيطر على كافة فضاءات التعبير وتراقبها ولا تسمح إلا بهامش ضئيل من النقد والاحتجاج الذي لا يجب أن يتجاوز في شتى الحالات الحدود المسموح بها"¹⁰.

وتموج الساحة الاجتماعية للمجتمعات العربية بالعديد من مؤسسات المجتمع المدني تتوزع بين منظمات تعنى بحقوق الإنسان ومنظمات تسعى للدفاع عن التنمية وحرية المرأة وحقوق الطفل، وجمعيات مهنية وغيرها. وكان المواطن ينظر إليها كقوة مضافة إلى الأحزاب السياسية والإطارات النقابية للمطالبة بالإصلاح والتغيير، غير أن أداءها على مستوى الممارسة الواقعية يفضي إلى القول بأنها تفتقر إلى الفعالية والمردودية، فانتهمت إلى ما انتهى إليه الفاعل الحزبي والنقابي بأن تحولت إلى مؤسسات صورية وشكلية وإلى ديكورات لاستكمال المشهد المؤسسي الهش، فانهارت، بفعل ذلك، طموحات فئات عريضة من المواطنين في العالم العربي في بناء مؤسسات وتنظيمات قادرة على الحد من سطوة النخبة الحاكمة التي تتحرك في كل الاتجاهات. حيث تم تضيق مجال المجتمع المدني وحصره في تقديم الخدمات الاجتماعية بدلا من الدولة، واستبعدت ما أمكن أشكال التنظيم التي تمكن من التعبير عن قيم المواطنة والحرية والاستقلالية.

وتقف مجموعة من التحديات والعوائق حجرة عثرة أمام تحقيق مؤسسات المجتمع المدني لأهدافها و لدورها في تطوير ومحاصرة البنى التقليدية للمجتمعات العربية، مما أفقدته فعاليتها فأصبح " لا وظيفيا " في علاقته بعمليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي المنشود، وطوقته بسلسلة من القيود حدت من قدرته على الحركة وشلت إرادته في التغيير.

وتعاني معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي من التوتر في العلاقة مع أجهزة الدولة و نظامها السياسي الذي " يضع ضمن أولوياته الأولى مراقبة فضاء الفعل السياسي والاقتصادي و الثقافي مراقبة شديدة، مما يستحيل معه ظهور أية مؤسسة أو تنظيم جماعي لا يحظى بالموافقة المسبقة لأجهزة النظام المختصة"¹¹. فقد سعت العديد من الأنظمة السياسية العربية إلى تسخير أجهزتها و سياساتها في خدمة مركزيتها وشموليتها، فتنبت أساليب التضيق على كل من يحمل توجهها لبناء مجتمع مدني حقيقي بعيدا عن سلطة الدولة. هذا ما حرم المجتمعات العربية من نقطة

9- محمد أحمد بنيس، «المجتمع المدني العربي والتباعدات التأصيل»، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000، ص.15.

10 - حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص.222-223.

11 - المرجع نفسه، ص 223.

الارتكاز الضرورية لبناء هياكل ومؤسسات من طبيعة مدنية، أي قائمة على أسس قانونية سياسية عقلانية وعلى الشراكة بين مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

ت - وسائل الإعلام :

تتميز وسائل الإعلام في العالم العربي بغلبة التوجهات الرسمية على وسائل الإعلام حيث يتم التركيز على الأخبار الرسمية التي تحتل الصدارة في الصحف والإذاعة والتلفزيون، ويخصص لها وقت أكثر وأهم. وذلك مقابل تهميش الأخبار التي تهتم قطاعات واسعة من المواطنين أو تمسهم في حياتهم اليومية. وغالبا ما تنتظر المؤسسات الإعلامية أثناء الأحداث الطارئة، التوجهات والتعليمات الرسمية للتحرك.

وهذا ما يؤدي إلى فقدان مصداقية الإعلام وانعدام ثقة المواطن في وسائل الإعلام الرسمية. وفي جل الدول العربية تتميز المواد الإعلامية في الصحف والإذاعة والتلفزيون بطابع السرد والوصف والتقريبية وبتقديم الوقائع والأحداث بشكل منعزل عن التحليل المتعمق لتفسير دلالات الأحداث وسياقاتها العامة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. مما لا يساعد المواطن على فهم الأحداث والوعي بخلفياتها، وهو ما يؤدي إلى تكريس حق المواطن في الإعلام والمعرفة.

يمتاز تعامل معظم الدول العربية مع وسائل الإعلام بالسلطوية بحيث أن السلطة تكون المحور الأساسي للخطاب الإعلامي والأنظمة الحاكمة هي التي تقوم بتوجيه وسائل الإعلام على مستوى الموضوعات المتناولة والقيم التي يتم تكريسها والاختيارات السياسية... مما يؤدي في الغالب إلى تغييب المعارضة والنقد الموضوعي لصالح خطاب أحادي لا يحترم حق المواطن في إعلام متعدد منفتح وديمقراطي.

وبصفة عامة تتشابه في الغالب السياسات الإعلامية في عدة دول عربية على مستوى احتواء الإعلام وإدماجه في مؤسسات السلطة السياسية وتوظيفه لأغراض سياسية، إيديولوجية ودعائية وذلك على حساب حق المواطن في إعلام موضوعي نزيه يخدم مصالح المجتمع والمواطن قبل كل شيء. وهناك غياب للبعد الاستراتيجي على مستوى التخطيط للسياسات الاتصالية حيث تسود العشوائية. وثمة نقص شديد في المعلومات والبيانات والبحوث التي تهتم بتطوير الإعلام. كما تمتاز السياسات الإعلامية بتمركز شديد في عمل وأداء وسائل الإعلام حيث تركز عملها في العواصم والمدن الكبرى دون الاهتمام بالبعد الحيوي للإعلام على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية والحكامة المحلية.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، قامت معظم البلدان العربية بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات. وكان لقدوم الهاتف النقال والانترنت إلى المنطقة العربية دور مهم في إعادة النظر في قطاع الإعلام وتم الشروع في سياسة خوصصة قطاع الاتصالات وتحريره. ورغم ذلك فإن احتكار الدولة وهيمنتها مازالت سائدة خاصة في مجالات الاتصالات التقليدية.

وبشكل عام هناك غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات والأخبار داخل العالم العربي. ولم يتم إغارة اهتمام كبير للسياسات الإعلامية في العالم العربي وفي غالب الأحيان لم يكن هناك وعي بأهميتها،

فقد كانت هناك عفوية وارتجالية في رسم السياسات العامة وغياب لاستراتيجيات إعلامية على المدى البعيد. وعدم الإقرار بأن ملكية الدولة لوسائل الإعلام يعني ملكية الشعب لها، أدى إلى أن السياسات الإعلامية لم تكن تستجيب لحاجيات المجتمع وآمال المواطنين. وهذا ما أدى إلى غياب قوة وتأثير الرأي العام لضعف وسائل الإعلام وعدم اهتمامها بحاجيات وخيارات المواطنين.

ث - المثقف :

إن استئثار الطبقة الحاكمة في الوطن العربي بالسلطة لعقود، مع ما صاحب ذلك من استبداد وقمع وغياب لحرية التعبير و احتكار لوسائل الإعلام و الصحافة و مصادرة الحريات العامة ، جعلها تأخذ الحيطة والحذر من الدور الهام الذي قد يلعبه المثقف لذلك سعت بكل ما أوتيت من قوة إلى احتوائه و تحجيم و تهميش فاعليته ، بل أكثر من ذلك عمدت إلى محاولة تغييره وذلك من خلال تسخير الأجهزة الأمنية لمضايقة كل من حاول الخروج عن هيمنتها تارة، وتارة أخرى بتوظيف أسلوب الإغراء قصد إنتاج طبقة مثقفة موالية و مسايرة لأهدافها المتمثلة في حماية وجودها و ضمان استمراريتها.

وأمام هذا الواقع انقسم المثقفون إلى فئات يمكن إجمالها كما يلي:

- مثقفون موالون للسلطة وهم الذين مقابل إغراء الوظائف والامتيازات يوظفون إمكاناتهم و طاقاتهم في دعم الأنظمة الحاكمة و التنظير لها وتبرير سياساتها ، فأصبحوا بذلك بوقا لها سواء على الصعيد الفكري أو حتى السياسي¹² .

- مثقفون أغلقوا الباب على أنفسهم و تقوقعوا حول ذاتهم خوفا من القمع من جهة و رغبة منهم لعدم الاستجابة لسياسة الاحتواء من جهة أخرى. و اكتفوا بالمقاومة السلبية نظرا لعدم قدرتهم على تغيير الواقع القائم.

- مثقفون اختاروا الهروب من الواقع العربي المؤلم بالهجرة إلى أوروبا و أمريكا ، فمنهم من واصل ممارسة دوره في نقد الواقع العربي و أنظمتة القمعية مستثمرا هامش الحرية المتوفر لهم، وهناك من قطع صلته بواقعه السابق وانغمس في بريق الحياة الجديدة بالمهجر.

- مثقفون واصلوا رسالتهم في ظل الواقع العربي المتسلط، واعتمدوا منهج المواجهة داخل الوطن حيث قاوموا وسائل الإغراء ، فتعرضوا للاعتقال و التضيق و الحصار للنيل من عزيمتهم وإجبارهم على الخضوع والاستكانة.

وننتج عن هذا الواقع أن أصبحت الثقافة العربية بعيدة عن الواقع المعاش و غائبة عن مسايرة التحولات المجتمعية ، لذا فهي لا تلعب دورها المنوط بها في صناعة حياة حرة كريمة تقوم على نشر العدل و التسامح و الاحترام للذات و للآخرين مما أثر سلبا على واقع المفكر العربي . "فهو اليوم في غالب الأحيان ليس نتاجا لواقعنا و ليس نتاجا لهمومنا فهو إما نتاج غربي أو نتاج تاريخي وفي كلتا

¹² - فيصل الدراج، " السياسة و الثقافة- حوار في العلاقات "، تانسيقت، ط 2 - الدار البيضاء 1993، ص. 159.

الحالتين أصبح ليس منا فرحل عنا وهو برحيله هذا يكون ترك الميدان¹³. إضافة إلى الإحباط الذي أصابه و جعله قاصرا عن القيام بما تمليه عليه رسالة الثقافة التي يحملها. كما أن غياب الديمقراطية في العالم العربي وتغييب المثقفين عن الساحة قد ساهم في جعل مصير الثقافة بين حفنة من أشباه المثقفين الذين أغلقوا الأبواب أمام الإنتاج المثمر والمتميز و روجوا لكل الأعمال الهابطة التي لا تخدم أية قيمة مما أدى إلى غياب الإبداع الذي يشترط تملك الخيارات و توفر الحريات.

2- معالم ثقافة جديدة للتغيير:

يصعب استشراف مستقبل حراك التغيير وفهم طبيعة المرحلة التاريخية التي يعيشها العالم العربي في ظل الربيع الديمقراطي، و تسارع وتلاحق الأحداث وتطورها يسير في اتجاه ظهور معادلات تغيير جديدة، وذلك حتى في الدول التي نجحت فيها هذه الثورات في إسقاط الأنظمة الحاكمة. ونظرا لذلك فإننا سننأى عن تقديم أي أحكام نهائية بخصوص تحديد ملامح ثقافة جديدة للتغيير في العالم العربي فمصير الحراك السياسي والاجتماعي ما يزال مفتوحا على كل الاحتمالات، مما لا يسمح بقراءته قراءة موضوعية تساعد على كشف ملامحاته وتتبع سلم تطوره واستشراف مستقبله.

وبعد أن كان المنظور السائد في البحوث والدراسات السياسية العربية يركز على تناول ودراسة مؤسسات الدولة بما فيها الأحزاب السياسية، جاءت التحولات العربية على أرض الواقع لتظهر أنماطا مختلفة وجديدة من القنوات فرضت على الباحثين والمتخصصين إعادة النظر في مفاهيم وحقائق جديدة لعدد من الظواهر السياسية. ومما يثير الانتباه والدهشة عجز النسق الإدراكي والمعرفي للعلوم الاجتماعية والسياسية عن التنبؤ بالحراك العربي و فشلت عشرات المراكز والمعاهد المتخصصة في دراسة الشؤون العربية عن قراءة الواقع السياسي العربي، حيث تفاجأ الجميع، دولا ومراكز أكاديمية وإستراتيجية بالطريقة والصورة التي تمت بها موجة التغيير الجديدة في العالم العربي¹⁴.

نتج عن سلطوية النظم السياسية العربية المحتركة لكل المجالات، انسداد الأفق السياسي، وتعثر المسار الديمقراطي، و ازدياد الشعور بالإحباط و اليأس وفقدان الثقة...مما دفع بكل المهتمين و المتابعين للشأن العام إلى المشاركة في الحياة العامة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية و العرقية و المناطقية، و التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغييرات من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى

¹³ - خالد عبيدات، «دراسة في الفكر العربي»، مجلة الرأي الأردنية، العدد 13358، تاريخ 29/4/2007، ص 2.

¹⁴ - لمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر: أحمد تهامي عبد العي، " لماذا لم تتنبأ العلوم الإجتماعية بالثورات العربية؟"، مجلة السياسة الدولية، ع. 186، أكتوبر 2011، ص. 46-49.

استخدام الفضاء الإلكتروني، و المواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية و سياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق¹⁵.

أن الربيع العربي شكل نقطة تحول كبرى وانعطافة تاريخية هامة في المشهد السياسي؛ فبمشروعه تغيرت موازين القوى: شكل الدولة، طبيعة النظام، ونمط إدارة المجتمع... وكان ذلك كله تحت تأثير عاملين أساسيين؛ الأول داخلي ويتمثل في الحراك الاجتماعي، والثاني خارجي ويتمثل في تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي سلبا أو إيجابا. وقد بدأ هذا الربيع مساره من العالم " الافتراضي " تواصلًا وتعبئة، ليتحول إلى قوة هائلة على أرض الواقع بفعل خروج الجماهير، في مليونيات منتظمة في حشود جماعية ضمت كل الأطياف والفئات بمختلف أطيافها الأيديولوجية والفكرية والعرقية والطائفية و الدينية، استجابة لنداء التغيير عبر رفع شعار " حرية ،كرامة وعدالة اجتماعية ". لقد أبان المواطنون خلال هذه الثورات عن وعي ذاتي وحس مدني راق ومسؤول جسد الرغبة الملحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام يستمد شرعيته من الإرادة الجماعية لضمان بناء دولة المؤسسات والقانون والحريات.

إن أهم ما ميز هذه الثورات، خاصة التونسية والمصرية، يكمن أساسا في أنها قدمت مشهدا رائعا ونموذجا حضاريا جديدا يتمثل في الثورات السلمية الجماهيرية، فكسرت بذلك حاجز القهر والصلمت والخوف السيكولوجي الذي طالما قيد التحركات الشعبية، وعرقل إمكانات التغيير.

وقامت الفئات الشبابية، وهي التي اعتقدت النخب أنها خاملة عاجزة، أو عابثة لاهية، ببرمجة الانطلاقة الفعلية للثورة للمطالبة برحيل الأنظمة الفاسدة التي انهارت أمام المسيرات العفوية والسلمية بصورة أبانت عن هشاشة بنائها وتآكلها الداخلي وعن بداية دورة انحدارها التاريخي في أفق بناء دول ديمقراطية حديثة ، وقد أسعفها في ذلك التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال لتتغلب على رصد أجهزة الأمن وملاحقاته لها، وعلى قهر العزلة بفعل تواصلها وتفاعلها حيث بات الفضاء الإلكتروني مجالا مفتوحا للجميع وآلية أساسية من آليات التعبئة والتنظيم.

وكان من بين النتائج المترتبة، عن هذا الحراك الشعبي الذي تم بهذه الصورة ، انهيار أنظمة عربية ، وبداية التأسيس لزمان ديمقراطي جديد لم تكتمل ملامحه بعد ، وهي لحظة تاريخية تغيرت فيها موازين القوى بين رأس الهرم: السلطة، وقاعدته: الشعب؛ من خلال وضع الدولة في حدود المجتمع وفي خدمته وليس وضع المجتمع في خدمة الدولة .

¹⁵ - دينا شحاتة و مريم وحيد، «محرركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، ع. 184، أبريل 2011، ص. 12.

لقد فرضت الجماهير المحتجة ثقافة تغيير جديدة بعد أن تحدث الاستبداد وتخلصت من عقدة الخضوع، وكسرت حاجز الخوف الذي يشل إرادتها على الحركة والفعل ولأول مرة أصبحت إرادة الشعب معادلة سياسية أساسية ورقما رئيسيا يمكن أن يغير معالم المشهد السياسي عبر التعبير عن طموحات واختيارات جديدة للتغيير والإصلاح ، وعبر إعادة النظر في الكثير من المفاهيم والأحكام التي هيمنت على الثقافة السياسية العربية خلال عقود حكم الأنظمة الشمولية. وكل ذلك من خلال تعديل موازين القوى لصالح الفئات العريضة من الشعب وذلك بالمشاركة في صناعة القرار السياسي. إنها بداية قطع العلاقة مع خوف الماضي وإعادة تعريف دور المجتمع من دولة اختزلت المواطنة في قواعد السلوك والانضباط والخنوع بالكيفية التي تضمن ديمومة السلطة، إلى دولة ينطلق تشييدها من المواطن ولأجله. إنه إيذان بكسر عقلية النخبة والانتقال إلى المجتمع التداولي، حيث كل الناس هم فاعلون ومشاركون في أعمال البناء والإنماء، كل من موقعه وبأدوات اختصاصه¹⁶. وأيا كانت المواقف المؤيدة أو الراضية أو المتحفظة التي تقيم على ضوءها حصيلة هذا الحراك ونتائجه في المستقبل المنظور أو البعيد، فإنه بحكم ما حققه من مكتسبات حتى الآن، يعكس تشكل معالم ثقافة سياسية جديدة بدأ فيها إعادة الشأن العام إلى مجاله العام من خلال تحريره من سيطرة وقمع السلطة الحاكمة.

وكانت جميع الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بالعالم العربي من داخله وخارجه تنبئ بانفجار الوضع إن عاجلا أو آجلا، وبقرب تجاوز نموذج دولة الاستبداد إلى نموذج الدولة المدنية التي تصون كرامة المواطن وتحقق العدالة الاجتماعية وتملك القابلية على التطور حسب حاجات تقدم المجتمع وتطلعاته. لقد خرجت حشود المواطنين في جل الدول العربية ، بشكل فاجأت به الأنظمة التي كانت قد اقتنعت بأن المجتمعات في العالم العربي قد استسلمت لقدرها المحتوم باسم تحقيق الاستقرار. إن " الفاعل الاحتجاجي" لم يعد يتجسد في المناضل الحزبي ولا النقابي، ولا أي من الأشخاص المنتمين للوسائط المنظمة والمؤثرة في النسيج الاجتماعي فقط، بل ظهر المحتج بوصفه فاعلا ذا شخصية مستقلة لكنها شبكية، وهو يجسد انبعاث وعي سياسي حاد غير مؤطر حزبيا ، متجاوزا لمنطق التنظيمات التقليدية والحسابات السياسية الضيقة. هذا الفاعل الجديد سئم من الأنساق التنظيمية والحزبية الضيقة الأفق والتفكير، واقتنع بعدم جدواها وبعجزها عن قيادة التغيير ، ولم يعد يؤمن بضرورة وجود الزعيم الكاريزمي الذي يقود الجماهير ويستلهمها. إنه حراك سياسي انطلق بمجهود جماعي، وليس من السهل كشف مركزه ومحركه أو معرفة طبيعة آليات اشتغاله ووتيرته. والمحتجون بقدر انخراطهم في العولمة بقييمها وآلياتها وأفقها بقدر ما عبروا عن ارتباطهم بقييمهم المحلية الثقافية والاجتماعية بنهجهم سلوكيات مميزة داخل ميادين التحرير.

¹⁶ - انظر علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي.. نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2011.

أدت رياح التغيير السياسي التي هبت على العالم العربي منذ بداية هذه السنة إلى خلق دينامية سياسية غير مسبوقه ، ويبدو أنها بداية الانتقال من مرحلة النزعات الخطابية و الشعاراتية إلى مرحلة الفعل السياسي. وتميزت التظاهرات الشعبية بخلوها من الشعارات الإيديولوجية وتحررها من تأثير الأحزاب و من العمل التنظيمي مع طغيان العنصر الشبابي عليها وبعتمادها على الوسائل الإلكترونية الحديثة في التعبئة والحشد وبنهج أسلوب سلمي تجنباً للاصطدام بأجهزة الدولة. وقد وجدت الأجيال الجديدة من الشباب ضالتها في عالم الإنترنت كفضاء اتحادي افتراضي يشجع الالتقاء والنقاش الحر والتواصل التلقائي حول القيم الأساسية ذات البعد الإنساني المركزي. إنه إيدان بنهاية العقائدات الشمولية التي سيطرت في الحقب السابقة باسم التيارات القومية أو الاشتراكية أو الإسلامية. لذا فإن نجاح هذه الحركات الشبابية في قيادة موجة التغيير في العالم العربي مرتبط بمركزية مطلب الحرية والكرامة والعدالة باعتبارها قيما يمكن أن تتوافق عليها كل التيارات الإيديولوجية والدينية والسياسية بمختلف أطيافها.

كما انصرفت هذه القوى الشبابية عن قنوات المشاركة الشرعية، بعد أن يئست من إمكانية تحقيق مطالبها في ظل القيود التي فرضتها الأنظمة السلطوية على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، فاعتمدت على المشاركة غير التقليدية ، مثل التظاهرات والاعتصامات وأحيانا العصيان المدني. وتميزت التحولات السياسية الراهنة بكونها مدنية ، بحيث وضعت الشارع العربي في مكانه الطبيعي في صدارة المشهد السياسي ، باعتباره وحده الذي يقود هذه التحولات عكس ما وقع في فترات زمنية سابقة حيث اعتمدت أغلب التحولات في قيامها على الانقلابات العسكرية. فإذا كانت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في مرحلة الخمسينات والستينات نتجت عن تحرك فوقي لنخبة عسكرية وبتخطيط سابق وأحيانا بإراقة دماء ساهمت فيها عوامل داخلية وخارجية ، فإن الحراك الشعبي العربي الراهن استلهم روح التحولات السلمية في العالم مستفيدا من نضج مجتمعاتها ، فانطلق بدون قيادة وتبناه الجميع متخذاً من الميادين ووسائل الإتصال والتواصل الحديثة سلاحاً له في مواجهة آلة القمع.

إن جيل الشباب فاجأ الأنظمة بقدرته على التضحية، كما أنه أسقط أسطورة التنظيمات السياسية التي تقود المتظاهرين إلى الاحتجاج وعكس المعادلة بالدعوة للتظاهر لا يستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق يدعو وينظم الشباب . بل قد يتم الاكتفاء بإعلان الدعوة عبر وسائل الاتصال الحديثة فيستجيب الشباب ثم يتجمعوا في مختلف الميادين في توقيت محدد وفي أماكن مختارة دون وجود قيادة معينة أو أجندة سياسية ولا تجربة حزبية.

وإذا كانت الأحزاب والقوى السياسية قد أعلنت تضامنها والتحامها مع الاحتجاجات الشعبية إلا أن الملاحظ أنها لعبت دوراً تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية ، فلم تبادر النخب السياسية للدعوة لهذه الاحتجاجات الشعبية بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية كما حدث في الحالة التونسية والمصرية، إلا أنه امام تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة

إليها تراجعت الأحزاب عن حذرهما وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي وقد رأى البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة لركوب موجة الاحتجاجات واختطافها لخدمة مصالحها الخاصة¹⁷. فتح الربيع العربي آمالا كبيرة في تحقيق الشعوب حلمها وأملها في التحرر والانعتاق من الفساد والاستبداد ومنحها فرصة تاريخية لريح الرهان الديمقراطي، وتجاوز الوضع السياسي المترهل، وقد أكد المواطن قدرته على الفعل وتحطيم القيم السلبية الانسحابية كقيم الخوف والاستكانة والخضوع. وبذلك أنتج ثقافة سياسية جديدة تؤرخ لبداية عصر التحول السياسي الحقيقي في العالم العربي.

3- دور الوسائط الرقمية الجديدة في الحراك العربي :

أمام عجز الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني عن أداء أدوارها المتمثلة في التعبئة والتأطير بسبب تضييق الأنظمة الحاكمة من جهة، وبسبب غياب الديمقراطية الداخلية في معظمها من جهة أخرى، وتحولها إلى كائنات مناسباتية ذات أهداف مصالحة أنية من جهة ثالثة، عم نفور المواطنين منها. لذلك فإن الوسائط الحديثة المتمثلة في الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام استطاعت أن تحل محلها حيث لعبت دورا أساسيا في الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية مع قيام الربيع العربي، وساهمت بشكل كبير في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر وسريع، وكذا في تعبئة المحتجين وتنظيمهم من خلال تسهيل التواصل فيما بينهم .

ولأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر في المجتمعات العربية، ولأنهم الأكثر شعورا بالحرمان النسبي و الأكثر قدرة على التواصل والحركة فلم يكن مستغربا أن يكونوا في طليعة المحتجين¹⁸. وتؤكد كل البحوث حول الممارسات والسلوكيات الثقافية للشباب على أنهم مستهلكون كبار لوسائل الاتصال، وللثقافة الواسطية. يدعم هذا التحول الاتجاه نحو خصوصية وسائل الإعلام والترفيه الثقافية، وتنامي استقلال المضامين الثقافية الجديدة قياسا إلى المؤسسات والأطر التقليدية للتنشئة. فالشباب الذين امتلكوا قدرا عاليا من الوعي والمسؤولية استطاعوا أن يملئوا الفراغ الناتج عن تغييب الأنظمة للمثقفين، فقاموا بحمل مشعل الحرية والتغيير وتمكنوا من استغلال المجال الرحب الذي وفرتة وسائل الاتصال الحديثة لتمير أفكارهم وخطبهم بعيدا عن أعين الرقابة والتحكم. فقد "أضافت التقنية الرقمية شريحة جديدة إلى المثقفين، وأعني إلى مفهوم مصطلح المثقف، الذي لم يعد هو الكاتب أو الأديب أو المفكر أو الأكاديمي أو الفنان فحسب...بل باتت هناك شريحة عريضة وهامة جديدة، هي تلك التي تضم التقني لفنون الكمبيوتر ومعطيات الثورة الرقمية، وكذلك المستخدم المتفاعل بوعي للشبكة أيا كان عمره أو تخصصه"¹⁹ ومع استحكام الأنظمة الحاكمة في العالم

¹⁷ - ناجي عبد النور، " الحركات الإحتجاجية في تونس"، مجلة المستقبل العربي، ع. 387، ماي 2011، ص. 138.

¹⁸ - انظر سعد الدين ابراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية»، مجلة المستقبل العربي، ع. 399، مايو 2012، ص. 126-136.

¹⁹ - السيد نجم، « دور الثورة الرقمية في الثورات العربية»، مقال مأخوذ من الرابط التالي:

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/7akYD_dyqEo/TztaNvtraLMJ

العربي لقبضتها الأمنية التي فرضتها على وسائل الإعلام و التعبير التقليدية ، كان لزاما على الشباب المحتج أن يبحثوا عن بدائل يستطيعون من خلالها تمرير خطاباتهم و فتح باب النقاش في الأمور التي ظلت لعقود متتالية من الطابوهات و المحرمات ليجدوا ضالهم في شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات الإلكترونية ومواقع الفيديو التشاركي ، التي برزت كعامل فاعل و محفز للحركات الاحتجاجية العربية حيث تمكن الشباب بفضلها من الالتفاف على الرقابة و التعتيم الإعلامي ، وسمحت للكثيرين بنقل كم هائل من المعلومات و الصور و الفيديوهات إلى العالم داخليا و خارجيا مما ساعد في إقناع المجتمعات العربية بالتحرك و الخروج من الواقع "الافتراضي" إلى الشارع و الانضمام إلى الشباب في ثورتهم . كما لا يمكن أيضا تجاهل الدور الكبير الذي لعبته هذه الوسائط في تغيير مفاهيم الناس من خلال حملات التوعية التي قام بها النشطاء للتعريف بحقوق الإنسان و بالحقوق السياسية للمواطنين ، وكذا فتح المجال للتفاعل و التواصل بين المواطنين داخل المجتمعات العربية ونظرائهم في الخارج. وتختلف درجة مساهمة المواقع الإلكترونية في إنجاح ثورات الربيع العربي باختلاف مميزات و خصائصها من حيث سرعة نقل الخبر و سهولة الاستعمال، وكذا قدرتها على تجنب رقابة الأجهزة الأمنية التي فطنت منذ الوهلة الأولى لتعاظم دورها وسعت بكل ما أوتيت من قوة إلى حجها و إغلاقها واعتقال المدونين و النشطاء لكن دون جدوى.

ومن المميزات الإيجابية لوسائل الإعلام الجديدة أنها منحت الحركات الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها و صورتها إلى العالم وبشكل متواصل، ومكنت المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها ، حيث اتسمت الحركة الاحتجاجية بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بحدة دور " إعلام المواطن" متحديا التعتيم الإعلامي الرسمي وذلك من خلال اعتماد وسائل الاتصال الحديثة كالرسائل النصية على الهاتف المحمول والمدونات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية الجديدة²⁰.

واقع التحولات الجديدة في البلدان العربية يظهر مدى توظيف أغلب الحركات الاحتجاجية لهذه الوسائل انطلاقا من استثمار وسائل الاتصال الحديثة (أنترنت، يوتوب، فايسبوك) لتحقيق تعاطف كبير وخلق قاعدة عريضة من المحتجين وانتهاء بالتزول والتظاهر بالميادين. والمدركات التي سادت أغلب الدراسات والبحوث الاجتماعية قبل موجة التحولات السياسية في البلدان العربية اتفقت حول شريحة شبابية تشكل نسبة كبيرة من السكان في البلاد العربية ، انغمست إما في الثقافة الاستهلاكية وحالة اللامبالاة والتسطيح تارة، وإما في الإنخراط في الهويات المحلية الدينية أو الطائفية تارة أخرى، إلا أن المفاجئة أن تلك الفئة الشبابية استطاعت أن تسقط هذه المكونات التي اعتبرها البعض ستتعضى على ولوج التغيير عبر أطر وممارسات شبكية افتراضية. ويبدو أن العديد من المحللين قللوا

²⁰ - ناجي عبد النور، مرجع سابق ذكره، ص. 144.

من شأن نشاط شباب " الفيس بوك" باعتبارهم " يقومون بعملية تنفيس عما يجول في نفوسهم في العالم الافتراضي، نتيجة عزلة شعورية عن العالم الواقعي ولكن هؤلاء الشباب أثبتوا أنهم يتحركون برشاقة وجسارة بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي بصورة أذهلت الكثيرين"²¹.

وواقع الحال أن جيل التحولات السياسية في البلدان العربية خرج من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية، سواء الأحزاب السياسية، أم مؤسسات التعليم أو غيرها، فاستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي الجديدة ليست مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب بل تحمل قيما تسلت بقوة لتلك الشريحة الجيلية. وهذا ما مكن من تأسيس أنماط مشاركة جديدة وتجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم وكذلك تنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي عانت منه لعقود طويلة²².

تعد مواقع الشبكات الاجتماعية من أكثر المواقع انتشارا في العالم؛ وقد اشتهر موقع الفاييسبوك في الوطن العربي و انتشر بصورة مذهلة و لعب دورا هاما في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعوب: ظهر كبطل إعلامي في كل مشاهد الثورات العربية فغدا وسيلة التواصل الاجتماعي الأساسية الأكثر انتشارا و الأسرع في تحقيق التعبئة الجماهيرية لإحداث التغيير. و يبلغ عدد مستخدمي الفيس بوك بالعالم العربي مطلع 2010 حوالي 26 مليون مستخدم، هذا العدد ارتفع مع اندلاع الثورات إلى 36 مليون مستخدم، وهو ما يوضح أهمية ودور هذا الوسيط التواصلي الذي تحول إلى تقنية ثورية بامتياز. وللفايس بوك مميزات عديدة جعلته الوسيط الأفضل بالنسبة إلى الثوار والمساعد الأساسي في تحريك ثوراتهم حيث يجعل من كل مشترك متلقيا للخبر وصانعا له في نفس الوقت. ويوفر الفاييس بوك نقل الخبر بسرعة فائقة وأنية مع إمكانية التفاعل معه و التعليق عليه، بالإضافة إلى تبادل الرسائل و الأفكار والآراء، فالحدث الذي يحصل في الشارع لا يحتاج إلا إلى بضع دقائق ليصبح محورا نقاشيا مدعما بالصور والفيديوهات والبيانات و التصريحات لتتوالى بعدها ردود الأفعال والتعليقات و الاقتراحات و الدعوات إلى الاحتجاج و التظاهر، ومن ثم نقل النقاش " الافتراضي" إلى " الواقعي" بعد تحديد الزمان والمكان. " كما ألغت هذه الميزة " الحواجز الزمانية والمكانية والجغرافية و جعلت الفضاء الإلكتروني فضاء مشتركا للحوار رغم اختلاف الأمكنة و الأزمنة"²³. بالإضافة لذلك فإن المنديات الاجتماعية، خصوصا الفيس بوك، تمنح قدرة كبيرة على التعبئة، هذا ما جعل الشباب يستفيدون من كل الخدمات التي توفرها، كرفع الشعارات التي تحرك روح التعبئة والاحتجاج والغضب في نفوس المتظاهرين، ونشر صور الاحتجاجات والاعتداءات التي ترتكب في حق المواطنين ويتم نقل الأحداث في لحظتها كي يتم الحفاظ على نبض الشارع وحماسه، كما نشر الشباب المقالات التي تساهم في زيادة

²² - دينا شحاتة، مريم وحيد، " تصاعد الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، ع. 186، أكتوبر 2011، ص. 81.

²³ - نديم منصوري، " دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربية"، جريدة الأخبار، ع. 1670، 2012/03/28.

وعي الجمهور و كشف فساد الأنظمة والطبقة الحاكمة . كما لم تخل الروح الشبابية من توجيه رسائل من خلال النكت السياسية اللاذعة ورسم الصور الكاريكاتورية المعبرة والمرفقة بتعليقات ساخرة.

ساهم هذا النمط الجديد من الإعلام في ظهور الصحفي المواطن المشارك الفعال في العملية الاتصالية المساهمة في تغيير الكثير من المفاهيم التواصلية الحالية، وذلك عبر إنشاء المدونات : أغلب الممارسين لهذا النوع من الصحافة هم المواطنون الهواة الذين استطاعوا أن يكونوا هم أنفسهم الخبر وصانعه في آن واحد ، وأن يصبحوا مراسلين للقنوات و المؤسسات الإعلامية وناقلين للمعلومات بشكل واقعي و مباشر وملامس للحدث. وما يميز الصحفي المواطن عدم خضوعه للمحطة الإعلامية التي كانت تهيمن على الخبر وتعمل على نقله إلى الجمهور، فهو حر طليق في التعبير و في نقل الخبر بالصوت والصورة و بشكل مباشر و آني و سريع مما يجعل التحكم و السيطرة على الخبر من قبل السلطات أمرا صعبا. وقد حاولت بعض السلطات الحاكمة في الكثير من البلدان حجب بعض المواقع أو المدونات و منعها من النشر إلا أن التقنيات الحديثة أتاحت إمكانية بث الموقع من بلد آخر أو من موقع آخر أو عبر تقنية أخرى أكثر تطورا كما فعلت شركة "google" عندما قطعت السلطات المصرية الاتصالات الهاتفية وشبكة الأنترنت.

إلى جانب الفضاء الرقمي لعب الإعلام، الممثل هنا في القنوات الفضائية، دورا أساسيا و محوريا في مشهد الحراك العربي، من خلال نقل الصورة الحقيقية للوقائع الميدانية وفتح المجال للمحتجين و الشباب من أجل إيصال صوتهم والتعبير عن آرائهم و مطالبهم؛ مكسرا بذلك الطوق الذي ضربته السلطات الحاكمة على الإعلام العمومي الذي ظل، كعادته، يغرد خارج السرب.

رغم المؤاخذات والتحفظات التي يمكن إبدائها حول مدى استقلالية هذه القنوات و حول تعاملها الانتقائي مع أحداث الربيع الديموقراطي ، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأنها ساهمت في تنوير وتشكيل الرأي العام باتباع أسلوب نقل الخبر والمشاهد لحظة وقوعها بمهنية واحترافية عالية استطاعت عبره جذب اهتمام المشاهد وكسب ثقته من جهة، وبحث برامج تحليلية ووثائقية رفعت درجة الوعي السياسي من خلال تحليل مجريات الأحداث من زواياها المختلفة . والملاحظ بصدد هذه القنوات، وهي تعكف على تغطية الاحتجاجات التي يعرفها العالم العربي، أنها قدمت الفرصة وفتحت المجال لتقريب زخم الحراك للمواطن حيث أنها سلطت كاميراتها على الساحات و الميادين وأعطت الكلمة لكل المواطنين للإدلاء بآرائهم والتعبير بكل حرية عن مطالبهم. وما يلفت الانتباه أن هذه القنوات الإعلامية استشعرت الدور المتعاضم الذي باتت تلعبه المواقع الإلكترونية والاجتماعية لذا سارعت إلى الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها هذه المواقع، باعتبارها مصدرا مهما للمعلومات و منبرا للتواصل مع الجمهور، فاعتمدت في تغطيتها للأحداث على الصور ومقطعات الفيديو المنشورة على هذه المواقع، كما استعانت بالتقارير التي ينجزها "المواطنون الصحفيون" لفائدة هذه المدونات أو تلك...هذا

التشبيك مع المواقع الاجتماعية ساعد هذه القنوات أيضا ومكنها من الالتفاف على الحظر الذي مورس في حقها منذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك الديمقراطي. ولا بد من تقديم بعض التوضيحات بخصوص إسهام وسائل الإعلام الجديدة في الحراك الديمقراطي فقد تعالت هنا وهناك خطابات وأدبيات تنعت الذي جرى ويجري ب"الثورات الافتراضية"، أو "ثورات الإعلام الجديد"، أو "ثورات الشبكات الاجتماعية" أو "ثورات الفيس بوك". واعتبر بعض المحللين أن الشبكات الاجتماعية عموما، وشبكة الفايسبوك تحديدا، هي التي كان لها الفضل في توليد وتفجير وإنجاح هذه "الثورات".

صحيح أن الفايسبوك قد أسهم بقوة في تحريك الاحتجاجات والتحفيز على التغيير، وشكل أداة ضغط نفسية رهيبية على النخب الحاكمة. لكن لا يمكن الإقرار بأن ثمة علاقة سببية من نوع ما بين التحركات الجماهيرية والتقنيات الإعلامية الجديدة وبأن هذه الشبكات الإعلامية هي التي ولدت بشكل مباشر هذا الحراك الذي تعيشه العديد من دول المنطقة العربية وبأنه لولاها لما نشأ هذا الحراك واتسع مداه²⁴.

خاتمة:

مما لا شك فيه أن هذه التقنيات فسحت المجال للتواصل وتبادل الأفكار والآراء والمقترحات، و ترتيب الأولويات، وتحديد مواعيد الاحتجاج بالساحات العمومية. لكن الأمر ينحصر هنا ولا يتعداه، فالباقي تتكفل به الجماهير بالشارع. إذ لو لم ينزل الناس للفضاء العام، لما كان للفيس بوك من فائدة كبرى تذكر، حتى وإن كان رواده ومتصفحوه يحصون بعشرات الملايين.

ومن جهة أخرى فإن هذا الحراك السياسي فند فكرة تنظيم القاعدة حول انسداد آفاق التغيير المجتمعي السلمي وضرورة تبني النهج الانقلابي الجهادي القائم على العنف كخيار وحيد لتغيير الأوضاع في العالم العربي. فلقد أكدت التحولات الأخيرة أن الشعوب قادرة على أن تتغير وأن تحرك التغيير السياسي بشكل سلمي وبدون أية وصاية سياسية أو دينية أو ارتباط بأجندة خارجية .

²⁴ يحيى اليحياوي، "الفايسبوك والانتفاضات العربية"، انظر الرابط: <http://hespress.com/writers/59773.html>